

مذكرة تعاون بين

هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

و

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

الطرف الأول: هيئة مكافحة الفساد وهي المؤسسة المخولة وفق القانون بالعمل على مكافحة الفساد في فلسطين، والتوعية من مخاطره والوقاية منه بالشراكة والتعاون مع كافة اطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الطرف الثاني: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وهي مؤسسة أهلية متخصصة وبيت للخبرة في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني وعضواً في منظمة الشفافية الدولية.

المقدمة:

إن بناء الحكم الصالح وتعزيز نظام نزاهة وطني في فلسطين يتطلب تضافر وتوحيد جهود كافة قطاعات المجتمع بما فيها المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وذلك في إطار تكاملي يحشد الجهد الوطني ويقوم على التعاون وتبادل الخبرات وتقدير كل طرف لدور الآخر بما يصب في مصلحة المواطنين. وهو ما دعت إليه كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال بناء أصر التعاون والشراكة بين الهيئات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل) الذي أناط لهيئة مكافحة الفساد الدور الأساسي في اعداد السياسات وتنسيق

د. محمد أبو
سليمان

الجهود بخصوص مكافحة الفساد، والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد التي أكدت جميعها على أهمية التعاون بين أطراف تنفيذ الاستراتيجية كافة لتحقيق الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية.

أبرم الطرفان هذه الاتفاقية انطلاقاً من المسؤولية الوطنية ولرغبة كل من هيئة مكافحة الفساد وإئتلاف أمان بتنسيق جهودهما لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في دولة فلسطين، الأمر الذي سيسهم في تعزيز مناعة مؤسسات الدولة وصمود شعبها في مواجهة التحديات الجسام التي تعصف بالقضية والمشروع الوطني، كما سيسهم أيضاً في إعادة وتقوية ثقة الشعب بالمؤسسات الوطنية.

وإذ يؤمن الطرفان بأن مكافحة الفساد تتطلب التعاون والشراكة والتكاملية بغرض استثمار أكبر قدر ممكن من طاقات وإمكانيات وخبرات كل طرف بما يخدم المصلحة العامة؛

وانطلاقاً من أن وجود هيئة مكافحة الفساد وضرورة دعم استقلاليتها تشكل حجر الأساس في جهود مكافحة الفساد؛

وإيماناً بدور وحق مؤسسات المجتمع المدني المهنية والمستقلة في الرقابة على إدارة المال والشأن العام وبما يعزز ويدعم جهود بناء مؤسسات وطنية فلسطينية محترفة وذات سمعة ومصداقية ومهنية عالية؛

فقد توصل الطرفان إلى التفاهات التالية بخصوص التعاون المشترك، وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة وعبر القطاعية لمكافحة الفساد:

أولاً:

أ- يعمل الطرف الأول على إشراك الطرف الثاني في إعداد الدراسات ومشاريع القوانين والأنظمة والأدلة ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

ب- يعمل الطرف الثاني على إشراك الطرف الأول في إعداد الدراسات والتقارير والمشاريع ومؤشرات النزاهة التي يقوم بإصدارها.

ت- يتفق الطرفان على المشاركة الفاعلة في النشاطات التدريبية والتوعوية والاعلامية التي يعقدها الطرفان.

ثانياً: يشترك الطرفان ويتعاونان في تقديم الاقتراحات المتبادلة ووضع الخطط والبرامج والتي من شأنها أن تحسن تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

مستند



ثالثاً: يتعاون الطرفان فيما بينهما على الصعيد الاقليمي والدولي، ويشمل ذلك تنسيق الجهود والمواقف في مشاركة كل طرف في المحافل والنشاطات الاقليمية والدولية التي يتواجد فيها الطرفان، وذلك تعزيزاً للمصلحة العليا لدولة فلسطين، ودعوة كل طرف للطرف الآخر للمشاركة في الفعاليات الاقليمية والدولية التي تعقدها جهات شريكة أو أية جهة اخرى، وذلك حسب مقتضيات الحاجة.

رابعاً: : يقوم الطرف الثاني بتوجيه الرأي العام للتبليغ عن شبّهات الفساد لدى الطرف الاول، ويقوم بتحويل القضايا ذات العلاقة بشبّهات الفساد للطرف الأول فور استلامها. وفي ذات الوقت، تقوم الهيئة بإعلام ائتلاف أمان حول القضايا التي يتم الاستفسار بخصوصها بالقدر الممكن وبما لا يضر بالتحقيقات الجارية.

خامساً: يتم الترتيب لعقد لقاءات شهرية بين الهيئة وائتلاف أمان على مستوى القيادات العليا بالهيئة ومجلس إدارة ائتلاف أمان، وحين الحاجة.

سادساً: يشكل الطرفان لجنة مشتركة تعقد ما يلزم من اجتماعات لتنفيذ هذه التفاهات وتقديم اقتراحات من شأنها دعم النشاطات المتعددة لمحاربة الفساد، ويحدد كل طرف شخص محدد للاتصال والمتابعة الفعّالة والسريعة.

سابعاً: يتفهم الطرفان موقع ومسؤوليات ودور كل طرف، ويحترمان الاختلاف وحرية الرأي والتعبير لكل منهما، ويعتبران أن الاختلافات في بعض الأحيان تتبع عن الاجتهادات التي غرضها تحقيق أقصى درجات المصلحة العامة.



رئيس مجلس إدارة ائتلاف أمان

حررت اليوم الثلاثاء، الموافق 18/ حزيران /2019.

